

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

مجلس الدولة

محكمة القضاء الإداري

الدائرة الأولى

بالجلسة المنعقدة علناً في يوم الثلاثاء الموافق ١٦ / ١٢ / ٢٠١٤

برئاسة السيد الأستاذ المستشار / يحيى أحمد راغب دكرورى

نائب رئيس مجلس الدولة

ورئيس المحكمة

وعضوية السيد الأستاذ المستشار / عبد المجيد أحمد حسن المقتن

نائب رئيس مجلس

الدولة

والسيد الأستاذ المستشار / عبد القادر أبو الذهب يوسف

نائب رئيس مجلس

الدولة

وحضور السيد الأستاذ المستشار / محمد سامي عبد الجواد

مفوض الدولة

وسكرتارية السيد / سامي عبد الله خليفة

أمين السر

أصدرت الحكم الآتي

في الدعوى رقم ٢٤٧٠ لسنة ٦٨ ق

المقامة من:

هانى محمد على الصاوي بصفته الممثل القانوني لمدرسة الصرح الخاصة بالمعادي

ضد

- ١- وزير التربية والتعليم .
- ٢- محافظ القاهرة .
- ٣- مدير الإدارة التعليمية بالمعادي ..... بصفاتهم .

" الوقائع "

\*\*\*\*\*

أقام المدعي بصفته هذه الدعوى بموجب صحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٨ / ٣ / ٢٠١٤ وطلب في ختامها الحكم بقبول الدعوى شكلاً وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ وإلغاء القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار .

وذكر المدعي بصفته شرحاً لدعواه أنه في صباح يوم ٢٠١٤/٣/١٨ فوجئ ملاك وإدارة مدرسة الصرح الخاصة بالمعادي بقيام مجموعة من الموظفين الإداريين التابعين لإدارة المعادي التعليمية بوضع أيديهم على المدرسة على سند من القول بأن هذه المدرسة تابعة لجماعة الإخوان المسلمين ، وينعى المدعي بصفته على القرار المطعون فيه مخالفته لأحكام الدستور والقانون وذلك على سند من القول بأن المدرسة المذكورة ليس لها علاقة بجماعة الإخوان المسلمين ولا يوجد من بين العاملين بها من ينتمي إلى هذه الجماعة ، هذا فضلاً عن أن الملكية الخاصة مصنونة ولا يجوز المساس بها ، الأمر الذي حدا بالمدعي بصفته إلى إقامة دعواه الماثلة بغية الحكم لها بطلانها سالفة البيان .

وقد نظرت المحكمة الشق العاجل من الدعوى على النحو الثابت بمحاضر جلساتها حيث أودع الحاضر عن المدعى بصفته حافظتي مستندات ، ومذكرة طلب في ختامها الحكم بقبول الدعوى شكلا ، وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ وإلغاء القرار الصادر من وزارة التربية والتعليم بإدراج اسم مدرسة الصرح الخاصة ضمن مجموعة ( ٣٠ ) يونيو مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وأودع الحاضر عن الجهة الإدارية حافظتي مستندات تضمنتا ردها على موضوع الدعوى وأودع مذكرة دفاع طلب في ختامها الحكم أصليا : بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى ، واحتياطيا : بعدم قبول الدعوى لانتفاء القرار الإداري ، وعلى سبيل الاحتياط الكلي برفض الدعوى بشقيها العاجل والموضوعي مع إلزام المدعي المصروفات في أي من الحالات عدا الحالة الأولى ، وبجلسة ٤ / ١١ / ٢٠١٤ قررت المحكمة إصدار الحكم اليوم بجلسة اليوم مع التصريح بإيداع مذكرات في أسبوعين وانقضى هذا الأجل دون إيداع ثمة مذكرات ، وبجلسة اليوم صدر الحكم وأودعت مسودته المشتملة على أسبابه ومنطوقه لدى النطق به .

## المحكمة

\*\*\*\*\*

### بعد الاطلاع على الأوراق ، وسماع الإيضاحات ، و المداولة.

ومن حيث إن المدعي بصفته يهدف من دعواه إلى طلب الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ وإلغاء قرار اللجنة المشكلة بقرار وزير العدل رقم ٧٩٩٥ لسنة ٢٠١٣ لتنفيذ الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٣١٥ لسنة ٢٠١٣ مستعجل القاهرة فيما تضمنه من التحفظ على أموال مدرسة الصرح الخاصة بالمعادي ومنعها من التصرف فيها مع ما يترتب على ذلك من آثار أخصها إلغاء قرار وزير التربية والتعليم رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٤ الصادر بتاريخ ٢٠١٤/١/١٩ فيما تضمنه من إدراج المدرسة المشار إليها ضمن ما يسمى بمجموعة مدارس ( ٣٠ ) يونيو وتشكيل مجلس إدارة لإدارتها تنفيذا للحكم المشار إليه وإلزام جهة الإدارة المصروفات .

ومن حيث إنه عن الدفع المبدئي من هيئة قضايا الدولة بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى لتعلقها بمنازعة في تنفيذ حكم مدني صادر في الدعوى رقم ٣٢١٥ لسنة ٢٠١٣ مستعجل القاهرة وينعقد الاختصاص بنظرها لقاضي التنفيذ طبقا لنص المادة ( ٢٧٥ ) من قانون المرافعات ، فإن الأعمال التنفيذية التي تقوم بها جهة الإدارة عند تنفيذ الأحكام – والتي لا تعد من قبيل القرارات الإدارية وإنما من إجراءات التنفيذ – هي الأعمال التي تقتصر على وضع الحكم موضع التنفيذ ، فلا تصدر تعبيراً عن إرادة ذاتية لجهة الإدارة القائمة على التنفيذ ولا تهدف منها تحقيق أي أثر قانوني لم يتضمنه الحكم ، فلا تملك الجهة الإدارية القائمة على التنفيذ أن تضيف إلى الحكم ما لم يتضمنه أو أن تنتقص مما قضى به ، والثابت من الأوراق أن مدرسة الصرح الخاصة بالمعادي لم تختصم في الدعوى رقم ٣٢١٥ لسنة ٢٠١٣ مستعجل القاهرة ولم يحكم عليها بشئ فيها ، وأن التحفظ على أموالها ومنعها من التصرف فيها تم بقرار من اللجنة المشكلة بقرار وزير العدل رقم ٧٩٩٥ لسنة ٢٠١٣ لتنفيذ الحكم المشار إليه ، وأن القرار المطعون فيه لم يصدر كأثر مباشر للحكم السالف البيان ولا تربطه به صلة ولا تجمععه وإياه وشيجة ، وإنما صدر القرار المطعون فيه تعبيراً عن إرادة اللجنة الإدارية التي شكلت لتنفيذ الحكم ، ولا يعد من أعمال ذلك الحكم حتى يمكن القول باختصاص قاضي التنفيذ بنظر الدعوى الماثلة باعتبارها من منازعات تنفيذ الأحكام المدنية ، وقد استجمع القرار المطعون فيه أركان القرار الإداري وينعقد الاختصاص الولائي بالطعن عليه لمحاكم مجلس الدولة طبقا لنص المادة ( ١٩٠ ) من الدستور والمادة ( ١٠ ) من قانون مجلس الدولة ، ومن ثم فإن الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى يكون قد بني على أساس غير سليم ولا سند له ويتعين الحكم برفضه ، وتكتفي المحكمة بالإشارة إلى ذلك في الأسباب دون المنطوق .

ومن حيث إنه عن الدفع المبدئي من هيئة قضايا الدولة بعدم قبول الدعوى لانتفاء القرار الإداري فإن ما أورده المحكمة في الرد على الدفع السابق يظهر عدم صحة هذا الدفع ويكفي للرد عليه ويتعين الحكم برفض هذا الدفع ، وتكتفي المحكمة بالإشارة إلى ذلك في الأسباب دون المنطوق .

ومن حيث إنه عن شكل الدعوى : وإذ استوفت سائر أوضاعها الشكلية فإنها تكون مقبولة شكلا .

ومن حيث إنه عن طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه فإنه يشترط للحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري طبقا لنص المادة (٤٩) من قانون مجلس الدولة توافر ركني الجدية والاستعجال بأن يكون القرار بحسب ظاهر الأوراق غير مشروع ويرجح الحكم بإلغائه عند الفصل في موضوع الدعوى ، وأن يترتب على تنفيذه نتائج يتعذر تداركها .

ومن حيث إنه عن ركن الجدية : فإن الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٧/٨ والذي صدر القرار المطعون فيه في ظل العمل به تضمن النصوص الآتية :

المادة ( ١١ ) " .... الملكية الخاصة مصونة ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا في الأحوال المبينة بالقانون وبحكم قضائي ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وذلك كله وفقا للقانون ... "   
 المادة ( ١٤ ) " العقوبة شخصية ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي .... "

المادة ( ١٥ ) " سيادة القانون أساس الحكم في الدولة .... "   
 وتضمن الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ - والذي استمر العمل بالقرار المطعون فيه في ظل - المبادئ الدستورية المشار إليه في المواد ( ٣٥ و ٩٤ و ٩٥ ) وتنص المادة ( ٩٦ ) من هذا الدستور على أن " المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية عادلة تكفل فيها ضمانات الدفاع عن نفسه ....."

وتضمن القانون المدني المواد الآتية :

المادة ( ٧٢٩ ) " الحراسة عقد يعهد الطرفان بمقتضاه إلى شخص آخر بمنقول أو عقار أو مجموع من المال يقوم في شأنه نزاع أو يكون الحق فيه غير ثابت فينكفل هذا الشخص بحفظه وإدارته وبرده مع غلته المقبوضة إلى من يثبت له الحق فيه " .

المادة ( ٧٣٠ ) " يجوز للقضاء أن يأمر بالحراسة :

١- في الأحوال المشار إليها في المادة السابقة إذا لم يتفق ذوو الشأن على الحراسة .   
 ٢- إذا كان صاحب المصلحة في منقول أو عقار قد تجمع لديه من الأسباب المعقولة ما يخشى معه خطرا عاجلا من بقاء المال تحت يده .

٣- في الأحوال الأخرى المنصوص عليها في القانون " .

المادة ( ٨٠٢ ) " لمالك الشيء وحده في حدود القانون حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه " .

المادة ( ٨٠٥ ) " لا يجوز أن يحرم أحد من ملكه إلا في الأحوال التي يقرها القانون وبالطريقة التي يرسمها ويكون ذلك في مقابل تعويض عادل " .

وتنص المادة ( ٢٠٨ ) مكررا ( أ ) من قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ مستبدلة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ على أنه ( في الأحوال التي تقوم فيها من التحقيق أدلة كافية على جدية الاتهام في أي من الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، وغيرها من الجرائم التي تقع على الأموال المملوكة للدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة ، وكذا في الجرائم التي يوجب القانون فيها على المحكمة أن تقضى - من تلقاء نفسها - برد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجريمة أو تعويض الجهة المجني عليها . إذا قدرت النيابة العامة أن الأمر يقتضى اتخاذ تدابير تحفظية على أموال المتهم بما في ذلك منعه من التصرف فيها أو إدارتها ، وجب عليها أن تعرض الأمر على المحكمة الجنائية المختصة طالبة الحكم بذلك ضمانا لتنفيذ ما عسى أن يقضى به من غرامة أو رد أو تعويض .

وللنائب العام عند الضرورة أو في حالة الاستعجال أن يأمر مؤقتا بمنع المتهم أو زوجه أو أولاده القصر من التصرف في أموالهم أو إدارتها ، ويجب أن يشتمل أمر المنع من الإدارة على تعيين من يدير الأموال المتحفظ عليها ، وعلى النائب العام في جميع الأحوال أن يعرض أمر المنع على المحكمة الجنائية المختصة خلال سبعة أيام على الأكثر من تاريخ صدوره ، بطلب الحكم بالمنع من التصرف أو الإدارة وإلا اعتبر الأمر كأن لم يكن .   
 وتصدر المحكمة الجنائية المختصة حكمها في الحالات السابقة بعد سماع أقوال ذوي الشأن ..... ) .

وتنص المادة ( ٣ ) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ على أنه " لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يتخذ التدابير المناسبة للمحافظة على الأمن والنظام العام وله على وجه الخصوص : ..... ٤- الاستيلاء على أى منقول أو عقار ويتبع في ذلك الأحكام المنصوص عليها في قانون التعبئة العامة فيما يتعلق بالتظلم وتقدير التعويض . ٥- ..... "

وتضمن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التعبئة العامة :  
المادة ( ٢ ) " يترتب على إعلان التعبئة العامة ... ثالثاً : إخضاع المصانع والورش والمعامل التي تعين بقرار من وزير الدفاع للسلطة التي يحددها وذلك في تشغيلها وإدارتها وإنتاجها ....."

المادة ( ٥ ) " ... وللوزير المختص أن يصدر قرارات بوضع أموال هؤلاء الرعايا تحت الحراسة وكذلك أموال الشركات والمؤسسات والهيئات التي يكون لهم مصالح جديّة فيها "

المادة ( ٢٤ ) " لرئيس الجمهورية أو من يفوضه أن يصدر قراراً بكل أو بعض التدابير الآتية اللازمة للمجهود الحربي :  
..... رابعاً : الاستيلاء على العقارات أو شغلها . خامساً : الاستيلاء على المحال العامة والمحال الصناعية والتجارية . سادساً : الاستيلاء على العمليات الخاصة بموضوع التزام مرفق عام ....."

ومن حيث إن مفاد ما تقدم أن الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٧/٨ - والذي صدر القرار المطعون فيه في ظل العمل بأحكامه - وأن الدستور الصادر عام ٢٠١٤ - والذي استمر العمل بالقرار المطعون فيه في ظلّه - تضمن عدداً من المبادئ التي تصون الحقوق والحريات ، ومنها مبدأ خضوع الدولة للقانون ، وأن سيادة القانون أساس الحكم في الدولة ، ومبدأ صيانة وحماية الملكية الخاصة وعدم جواز فرض الحراسة عليها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبحكم قضائي ، وحظر نزع الملكية الخاصة إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل ، ومبادئ شخصية العقوبة ، وأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون وعدم توقيع عقوبة إلا بحكم قضائي ، كما تضمن الدستور الصادر عام ٢٠١٤ كفالة حق الدفاع وأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية عادلة تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه ، وتضمن القانون المدني تنظيم الملكية الخاصة وعقد لملك الشيء وحده في حدود القانون حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه ، وحظر المشرع أن يحرم أحد من ملكه إلا في الأحوال التي يقرها القانون ومقابل تعويض عادل ، ونظم المشرع فرض الحراسة الاتفاقية التي تعتبر عقداً من عقود القانون الخاص والحراسة القضائية التي تفرض في الحالات التي حددها القانون بموجب حكم قضائي ، كما نظم المشرع في المادة ( ٢٠٨ ) مكرراً ( أ ) من قانون الإجراءات الجنائية منع المتهمين في عدد من الجرائم المحددة على سبيل الحصر من التصرف في أموالهم أو إدارتها بموجب حكم من المحكمة الجنائية المختصة ، وأجاز المشرع للنائب العام عند الضرورة أو في حالة الاستعجال أن يأمر مؤقتاً بمنع المتهم أو زوجه أو أولاده القصر من التصرف في أموالهم أو إدارتها على أن يعرض أمر المنع على المحكمة الجنائية المختصة خلال سبعة أيام على الأكثر من تاريخ صدور أمر المنع وإلا اعتبر الأمر كأن لم يكن ، وتصدر المحكمة الجنائية المختصة حكمها بعد سماع أقوال ذوي الشأن ، ونظم المشرع في قانون الإجراءات الجنائية إجراءات التظلم من الحكم الصادر بالمنع من التصرف أو من إدارة الأموال ، وإذا كان الدستور قد أوجب على جهة الإدارة حماية الملكية الخاصة وحظر عليها نزعها إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل ، فإن المشرع نظم الحالات التي يجوز فيها لجهة الإدارة من أجل تحقيق المصلحة العامة أن تتدخل لتستولي على الملكية الخاصة مؤقتاً أو لوضعها تحت الحراسة الإدارية ومن ذلك - على سبيل المثال - الاستيلاء على المنقولات والعقارات طبقاً لأحكام قانون حالة الطوارئ والاستيلاء على العقارات والمحال العامة والصناعية والتجارية وتولى إدارة المصانع والورش والمعامل وفرض الحراسة على أموال رعايا الدول المعادية طبقاً لقانون التعبئة العامة .

ومن حيث إن الحراسة القضائية على الأملاك الخاصة أو التحفظ عليها بموجب أحكام من المحاكم المدنية هي حراسة القصد منها تحقيق مصالح خاصة ، وهي تختلف عن منع المتهمين من التصرف في أموالهم أو إدارتها بموجب أوامر من النائب العام أو المحكمة الجنائية المختصة في الحالات المحددة في قانون الإجراءات الجنائية ، فالمقصود من هذا المنع ضمان تنفيذ ما عسى أن يقضى به في الدعوى الجنائية من غرامة أو رد أو تعويض ، أما الحالات التي تتدخل فيها جهة في شؤون الملكية الخاصة بفرض الحراسة الإدارية عليها أو بالاستيلاء مؤقتاً على المال الخاص فإنها تختلف في

طبيعتها عن الحراسة القضائية وعن المنع من التصرف أو الإدارة طبقاً لنص المادة (٢٠٨ مكرراً أ) من قانون الإجراءات الجنائية في أن تدخل الإدارة في شئون الملكية الخاصة محذور إلا في الحالات المحددة قانوناً على سبيل الحصر ، وأن الغرض والغاية من التدخل يجب أن يقصد منه تحقيق المصلحة العامة ، وأن التعرض للملكية الخاصة في هذه الحالات يتم في شكل عمل إداري يخضع لرقابة المشروعية التي تختص بها محاكم مجلس الدولة .

ومن حيث إن المحكمة الدستورية العليا قضت بأن الحراسة بالنظر إلى طبيعتها ومداه لا تعدو أن تكون إجراء تحفظياً لا تنفيذياً ، وأنها تعتبر تسلطاً على الأموال المشمولة بها في مجال صونها وإدارتها ، فلا يكفي لفرضها مجرد أمر على عريضة يصدر في غيبة الخصوم بل يكون توقيعها فصلاً في خصومة قضائية تقام وفقاً لإجراءاتها المعتادة وتباشر علانية في مواجهة الخصوم جميعاً ، وأن فرض قيود على بعض الأموال عن طريق حراستها لا يكون إلا من خلال الخصومة القضائية وإلا كان تحميل المال بها

– في غيبة الخصومة القضائية – عملاً مخالفاً للدستور " حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسته ١٩٩٦/١٠/٥ في القضية رقم ٢٦ لسنة ١٢ ق . دستورية "

ومن حيث إن الملكية الخاصة قبل اكتسابها تكون محض رخصة وبعد اكتسابها تصبح حقاً ثابتاً ، ويبسر القانون اكتسابها بالوسائل المشروعة ويحميها بعد قيامها ، والملكية ضرورية لتأكيد استقلال الإنسان وحرية واعتماده على نفسه فمن لا يملك شيئاً مضطراً للاعتماد على غيره ، وحيث لا تكون ملكية لا تكون حرية ، والحماية الدستورية والقانونية للملكية الخاصة لا تقتصر على حالات غضبها ونزعها على غير إرادة أصحابها بغرض سلبها وحرمانهم منها ، وإنما تمتد حمايتها إلى أي انتقاص من سلطات المالك التي يكفلها له القانون ، وكل عمل تقوم به جهة الإدارة ينطوي على حرمان المالك من الانتفاع بملكه أو استعماله أو استغلاله أو التصرف فيه أو من حقه في إدارته بنفسه أو بأية وسيلة يختارها – دون سند من القانون – يكون واقعا في دائرة عدم المشروعية ويشكل عدواناً على حق الملكية .

ومن حيث إن البادي من ظاهر الأوراق أن أحد المواطنين أقام الدعوى رقم ٢٣١٥ لسنة ٢٠١٣ مستعجل القاهرة ضد رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والنائب العام وطلب الحكم بصفة مستعجلة بحظر أنشطة تنظيم وجماعة وجمعية الإخوان المسلمين والتحفظ على أموالها وأموال المنتمين إليها ، وبجلسة ٢٠١٣/٩/٢٣ حكمت محكمة القاهرة للأمر المستعجلة في مادة مستعجلة بحظر أنشطة تنظيم الإخوان المسلمين بجمهورية مصر العربية وجماعة الإخوان المسلمين المنبثقة عنه وجمعية الإخوان المسلمين وأي مؤسسة متفرعة منها أو تابعة إليها أو منشأة بأموالها أو تتلقى منها دعماً مالياً أو أي نوع من أنواع الدعم وكذا الجمعيات التي تتلقى التبرعات ويكون من بين أعضائها أحد أعضاء الجماعة أو الجمعية أو التنظيم أنفى البيان والتحفظ على جميع أموالها العقارية والسائلة والمنقولة سواء كانت مملوكة أو مؤجرة لها وكذا كافة العقارات والمنقولات والأموال المملوكة للأشخاص المنتمين إليها لإدارتها بما يتفق والغرض من إنشائها وطبقاً لقوانين الدولة المصرية على أن يتم تشكيل لجنة مستقلة من مجلس الوزراء لإدارة الأموال والعقارات والمنقولات المتحفظ عليها مالياً وإدارياً وقانونياً لحين صدور أحكام قضائية باتة بشأن ما نسب إلى الجماعة وأعضائها من اتهامات جنائية متعلقة بالأمن القومي وتكدير الأمن والسلام العام مع إضافة المصروفات على عاتق الخزنة العامة " وأصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ١١٤١ لسنة ٢٠١٣ بتشكيل لجنة لإدارة الأموال المتحفظ عليها ، كما أصدر وزير العدل القرار رقم ٧٩٩٥ لسنة ٢٠١٣ بتشكيل لجنة لتنفيذ الحكم المشار إليه ، وقد أصدرت هذه اللجنة القرار المطعون فيه بناء على ما ورد إليها من الأمن الوطني من أن مدرسة الصرح الخاصة بالمعادي تنتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين وتضمن التحفظ على حساباتها ومنعها من التصرف فيها .

ومن حيث إن مدرسة الصرح الخاصة بالمعادي لم تختصم في الدعوى التي صدر فيها الحكم المشار إليه ، ولم يحكم ضدها بشيء ، فمن ثم فإنه لا صحة لادعاء جهة الإدارة أنها أصدرت القرار المطعون فيه تنفيذاً للحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٣١٥ لسنة ٢٠١٣ مستعجل القاهرة .

ومن حيث إن اللجنة الوزارية المشكلة بقرار وزير العدل لتنفيذ الحكم المشار إليه أصدرت القرار المطعون فيه بالتحفظ على أموال مدرسة الصرح الخاصة بالمعادي ومنعها من التصرف فيها بناء على ما ورد إليها من تحريات الأمن الوطني

من أن هذه المدرسة تنتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين فمن ثم يكون القرار المطعون فيه هو قرار اللجنة المشار إليه وصنيعة يديها وحدها ، وإن حاولت ستره خلف حكم محكمة القاهرة للأمور المستعجلة على أنه عمل من أعمال تنفيذ الحكم على خلاف الحقيقة وقد ترتب على القرار المطعون فيه وضع أموال مدرسة الصرح الخاصة بالمعادي تحت الحراسة الإدارية دون سند من القانون .

ومن حيث إن جهة الإدارة بإصدارها القرار المطعون فيه تكون قد اعتدت على ملكية مدرسة الصرح الخاصة بالمعادي وانتقصت حقوقها الدستورية والقانونية على ملكيتها دون سند من القانون ، كما أنها اغتصبت اختصاص القضاء في هذا الشأن ، لأنه على فرض ثبوت أن مدرسة الصرح الخاصة بالمعادي ارتكبت سلوكا يشكل جريمة جنائية فإن ذلك لا يبرر لجهة الإدارة التدخل بقرار إداري لحرمان مدرسة الصرح الخاصة بالمعادي من إدارة أموالها والتصرف فيها ، فالمنع من التصرف أو الإدارة ينبغي أن يصدر من المحكمة الجنائية المختصة وفقا للضوابط المقررة في قانون الإجراءات الجنائية.

ومن حيث إن المحكمة تدرك أن الإرهاب يشكل خطرا على المجتمع وأن على جهة الإدارة مواجهته ، فإنها تؤكد على أن مواجهة الإرهاب وكل خروج على القانون يجب أن يتم بالوسائل والإجراءات المشروعة ، ولا يجوز لجهة الإدارة أن تتخطى أو تتجاهل أحكام الدستور والقانون وتتكبد وجه المشروعية وهي بصدد تلك المواجهة، فخطر الاستبداد على المجتمع ليس أقل من خطر الإرهاب .

ومن حيث إنه بالبناء على ما تقدم ولما كان البادي من ظاهر الأوراق أن القرار المطعون فيه الصادر بالتحفظ على أموال مدرسة الصرح الخاصة بالمعادي ومنعها من التصرف فيها قد صدر مخالفا للقانون وانطوى على اغتصاب سلطة القضاء – على النحو المشار إليه سلفا – فإنه يرجح الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه عند الفصل في موضوع الدعوى ويكون ركن الجدية اللازم للحكم بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه قد تحقق ، كما تحقق ركن الاستعجال لأن حرمان مدرسة الصرح الخاصة بالمعادي من إدارة أموالها ومنعها من التصرف فيها ينال من الحماية الدستورية للملكية الخاصة وقد استنقر قضاء هذه المحكمة على أن المساس بالحقوق الدستورية التي يحميها الدستور يتحقق معه ركن الاستعجال ، ويتعين الحكم بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار أخصها رفع التحفظ على أموال مدرسة الصرح الخاصة بالمعادي وإنهاء منعها من التصرف فيها وتسليمها إليها كاملة غير منقوصة وإلغاء قرار وزير التربية والتعليم رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٤ فيما تضمنه من إدراج المدرسة المذكورة ضمن ما يسمى بمجموعة مدارس ( ٣٠ ) يونيو والذي صدر تنفيذا للحكم المشار إليه .

ومن حيث إن من يخسر الدعوى يلزم المصاريف طبقاً لنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

### فلهذه الأسباب

\*\*\*\*\*

**حكمت المحكمة:** بقبول الدعوى شكلا وبوقف تنفيذ القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار على النحو المبين بالأسباب ، وألزمت جهة الإدارة مصروفات هذا الطلب ، وأمرت بإحالة الدعوى إلى هيئة مفوضي الدولة لإعداد تقرير بالرأي القانوني في طلب الإلغاء.

رئيس المحكمة

سكرتير المحكمة

ناسخ / حسام إبراهيم